تأثير تحولات النظام الدولي على الدول الصغرى
(أفغانستان نموذجاً: ٢٠٠١ – ٢٠١٤ م)

رسالة مقدمة

للحصول علي درجه دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسة

مـــن

الباحث / راشد حمد النعيمي

أولاً ـ موضوع الدراسة :

يدور موضوع الدراسة حول طبيعة التحولات التي حدثت ولازالت تحدث في النظام الدولي وتأثير تلك التحولات على تصرفات الدول العظمى المهيمنة على النظام الدولي إزاء الدول الصغرى.

فالنظام الدولي في جوهره، هو مجموعة من القواعد التي يتأسس عليها هذا النظام المكون من مجموعة من الأعضاء، وذلك في فترة زمنية معينة، والتي تنشأ نتيجة التفاعلات التي تحدث بين أعضاء هذا النظام، في جميع المجالات التي قد تكون عسكرية أو اقتصادية أو سياسية أو ثقافية أو اجتماعية، تعكس طبيعة هذه العلاقات ومستوياتها وتسهم في تأسيس هذه القواعد أو دعم ما هو قائم أو تغييرها .

ثانياً ـ أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى رصد وتحليل وتفسير طبيعة النظام الدولي وتحولاته في الخمسة والعشرين عامًا الأخيرة وذلك ابتداءً من الإعلان الرسمي عن تفكك الاتحاد السوفيتي، واختزاله في دولة روسيا بنهاية عام ١٩٩١م، وحتى عام ٢٠١٥م.

كما أن الدراسة تهدف إلى تحليل طبيعة العلاقة بين الدول العظمى والدول الصغرى في سياق هذه التحولات في النظام الدولي.

ثانياً ـ أهمية الدراسة :

يمكن تحديد أهمية الدراسة في عدة نقاط هي:

١- محدودية الدراسات العلمية التي تتعلق بنمط العلاقات بين الدول الصغرى والدول الكبرى وحالات الدراسة.

٢- اهتمام الباحث بالشأن الدولي وبفرع العلاقات الدولية باعتباره من أهم أفرع العلوم السياسية في تقدير الباحث نظرًا لما يشهده واقع هذه العلاقات من تحولات كبرى وزخم شديد في الأحداث.

٣- تمثل الدراسة نقطة انطلاق كبيرة للباحث في مرحلة ما بعد الحصول على درجة الدكتوراه، وذلك في مجال عمله الوظيفي.

ثالثاً : تساؤلات الدراسة .

يتحدد التساؤل الرئيسي للدراسة فيما يلي:

ماهية طبيعة التحولات في النظام الدولي خلال الفترة من ١٩٩١م وحتى عام ٢٠١٥م، وانعكاسات ذلك على طبيعة العلاقة بين الدول الكبرى والدول الصغرى؟

وتتفرع عدة تساؤلات فرعية عن هذا السؤال الرئيسي، يمكن بلورتها فيما يلي:

١- ما هي التحولات التي حدثت في النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة عام ١٩٩١م؟

٢- هل السيطرة الأمريكية التي تجاوزت (٢٠) عشرين عامًا، على النظام الدولي كانت سيطرة مؤقتة أم تم التخطيط لامتدادها لعقود من الأزمنة؟

٣- هل كان تحول النظام الدولي من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية عام ١٩٩١م الأثر الكبير على درجة حرية الدول الصغرى؟

خامساً : الاطار المنهجي للدراسة .

تأخذ الدراسة بمنهج تحليل النظم وهو الذي ينطلق من أن هناك مجموعة من المؤثرات (المدخلات – Inputs)، وهي النابعة من البيئة الداخلية والإقليمية والدولية تسهم في أحداث تحولات في النظام الدولي، أو تلعب دورًا بالغ الأثر في إنجاز تحولات معينة من شأنها طرح تداعيات معينة أو نتائج محددة وذلك في علاقة الدول الصغرى مع الدول الكبرى، ودرجة حرية الدول الصغرى في الحركة. وهو المعروف في هذا المنهج بـ (المخرجات

(outputs)، وبين المدخلات والمخرجات تتحدد كيفية إدارة هذه التحولات وعملية صنع السياسات وكيفية استيعاب التحولات ومحاولة التحكم في إنتاج مخرجات معينة، وهو المعروف في هذا المنهج بـ "العملية – Process) ويساعد هذا المنهج في تحليل البيئة المصاحبة لإحداث التحولات في النظام الدولي ودراسة جملة العوامل على جميع المستويات التي لها من التأثير على إدارة النظام الدولي في حقبته الجديدة، وعلى طبيعة العلاقات بين الدول الكبرى المهيمنة على النظام الدولي وهي في هذا السياق (الولايات المتحدة الأمريكية)، وبين الدول الصغرى، وحالة الدراسة هنا أفغانستان ويعتبر هذا المنهج ملائمًا لدراسة موضوع البحث.

سادساً : الدراسات السابقة :

من خلال القراءة في الدراسات السابقة في موضوع الدراسة، اتضح أنها تدور حول ثلاثة محاور أساسية هي:

المحور الأول: دراسات سابقة حول النظام الدولي وتطوراته في حقب زمنية مختلفة، وقد استفدنا منها في الفصل الأول في هذه الرسالة.

المحور الثاني: دراسات سابقة عن الأزمة الأفغانية وتطورها منذ التدخل السوفيتي فيها عام ١٩٧٩، وإلى الآن، وقد استفادت الدراسة مما كتب وأشرنا إليه في متن الرسالة.

المحور الثالث: دراسات سابقة عن نمط العلاقات بين الدول الصغرى والكبرى في سياقات زمنية مختلفة، ورغم محدوديتها، إلا أنها ستكون مفيدة جدًا للباحث في تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها. ورغم محدودتها إلا أن المتاح منها كان منها مفيدًا للغاية وخاصة رسالة الماجستير للباحثة شريفة فاضل عن ليبيا، والنظام الدولي الجديد، التي أجيزت من الكلية التي أتشرف بالدراسة فيها وهي كلية التجارة/ جامعة بورسعيد

ولذلك فإن هذه الدراسات كان لها بالغ الأثر في دعم الدراسة خلال فترتها الزمنية (١٩٩١– ٢٠١٥م).

الفصل الأول

تطور النظام الدولي

بعد انتهاء الحرب الباردة (١٩٩١م)

في ضوء ما أصاب النظام الدولي من تغيرات وتحولات بنهاية الثمانينيات من القرن العشرين، حيث خرج الاتحاد السوفيتي من الساحة الدولية دون أن يحل محله قوة كبرى أخرى قادرة على منافسة الولايات المتحدة الأمريكية، فقد ترتب على ذلك استمرار الولايات المتحدة كقوة عظمى بدون منافس. وأصبحت الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة في النظام الدولي، الذي أصبح يتسم بأنه أحادي القطبية منذ نهاية عام ١٩٩١، بعد الإعلان الرسمي عن تفكك الاتحاد السوفيتي في ديسمبر ١٩٩١. وقد مرَّ هذا النظام الدولي ، بمرحلتين فيما بعد انتهاء الحرب الباردة:

الأولى: مرحلة السيولة الدولية (١٩٩١ – ٢٠٠١م).

الثانية: مرحلة الانفراد الأمريكي بالنظام العالمي (٢٠٠١ – ٢٠١١م).

الأمر الذي أدى بعد عشرين عامًا، وفي ظل تفجر الثورات العربية التي بدأت في تونس، ثم مصر وغيرهما، إلى تحول آخر في النظام الدولي. وقد ظن الكثيرون من المراقبين والمحللين، مؤكدين على أن العالم سيظل بنظامه الدولي، أحادي القطبية وتحت السيطرة الأمريكية وهو ما ثبت عدم صدقه. وبالفعل بدأ النظام الدولي في التحول مرة أخرى، إلى الثنائية القطبية أو التعدد القطبي وهي المرحلة التي نعيشها الآن في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

المبحث الأول

الأصول التاريخية للعلاقات الدولية وتطورها

مرت العلاقات الدولية منذ عهد الإمبراطورية الرومانية بعدة مراحل اختلفت فيما بينها اختلافًا بينًا في طبيعتها وظروفها وكذلك في المبادئ والأفكار السياسية والدينية التي اقتنعت بها. وتبعا لذلك فقد شهدت كل مرحلة نظامًا دوليًا متميزًا في هيكلة وقواعد العمل التي تحكم تفاعلاته. وبين كل مرحلة والمرحلة التالية لها كانت هناك نقاط تحول فاصلة يؤرخ بها لنهاية المرحلة السابقة وبداية المرحلة اللاحقة حيث ينهار النظام القديم ويختفي ويحل محله نظام جديد.

◆ من السلام الروماني إلى السلام المسيحي :

بسطت الدولة الرومانية سلطانها على أوروبا وحوض البحر المتوسط وبعض بلاد الشرق وأقامت نظامًا إمبراطوريا قام في جوهره على الخضوع لسلطان روما واستطاعت أن تحقق لشعوبها السلام والاستقرار وعرف عهدها بعهد السلام الروماني (Pax Romana) والذي ساد واستمر حتى نهايات القرن الخامس الميلادي حيث بدأ التحول بانقسام الكنيسة المسيحية إلى شطرين وكذلك انقسمت الدولة الرومانية – بعد أن أصابها الضعف والهزال – إلى دولتين أحدهما في الشرق تدين بالمذهب الأرثوذكسي وعاصمتها بيزنطة والثانية غربية تدين بالمذهب الكاثوليكي وعاصمتها روما. وما لبث أن تفتت الدولتان إلى عديد من الدول والمقاطعات وغرقت أوروبا في صراعات سياسية ومذهبية متلاحقة في مرحلة غاب فيها الضبط والتنظيم حيث افتقرت التفاعلات بين الدول والمقاطعات لأي قواعد تحكمها مع فقدان السلطة الأعلى سياسية كانت أم دينية، ثم تطور الفكر الكنسي ليوسع من سلطات البابا لتشمل الأمور غير الدينية ليصبح من حقه بسط سلطانه على جميع المسيحيين، بما فيهم، الحكام على أساس أن الحاكم الزمني يستمد سلطته من الحاكم الروحي الذي من حقه أن يحرمه منها إذا خالف إرادته.

ومن هنا نما السلطان الروحي للسلطة متمثلة في البابا وامتد ليشمل القارة الأوروبية كلها خلال مرحلة العصور الوسطي، وعلى أنقاض السلطة الزمنية التي توزعت بين الملوك والأمراء والنبلاء الإقطاعيين، وتسابق الجميع إلى تقديم فروض الطاعة والولاء للبابا باعتباره مصدر سلطتهم وسندًا لشرعية حكمهم إلى حد تنصيب البابا نفسه حكمًا ليفصل فيما ينشب من نزاعات بين الملوك والأمراء.... وهكذا بسطت الكنيسة الكاثوليكية سلطتها الروحية على أوروبا شعوبًا وحكامًا وساد السلام والاستقرار حتى عرف هذا العهد بعهد السلام المسيحي والذي يمثل عودة إلى العالمية، كما كانت في عهد الإمبراطورية الرومانية ولكن على أساس مختلف.

◆التحول من العالمية إلى القومية:

مع بداية عصر النهضة بدأ التحول من جديد. فقد أدت حركة الإصلاح الديني وظهور المذهب البروتستانتي على يد (مارتن لوثر وجون كلفن)، إلى انهيار وحدة العقيدة التي سادت أوروبا خلال عهد السلام المسيحي وأخذ سلطان الكنيسة الكاثوليكية ينحسر شيئًا فشيئًا، وتوزع الحكام بين المذهبين ودخلوا في حروب طاحنة دفاعًا عن مذاهبهم الدينية من ناحية ولتأكيد سيادتهم على أقاليمهم من ناحية أخرى، وكانت حروب الثلاثين سنة بين الكاثوليك والبروتستانت والتي عرفت بالحروب الدينية أقسى هذه الحروب وأشدها ضراوة وقد وضعت أوزارها بتوقيع معاهدة وستفاليا سنة ١٦٤٨م، والتي وضعت الأساس للمجتمع الدولي الحديث – مجتمع الدول القومية.

وكانت النتيجة الرئيسية للتحولات هي زوال عالمية السلطة سواء الروحية أو الزمنية لتحل المذاهب القومية ومبدأ الولاء القومي محلها، وكان ظهور الملكيات الكبرى في غرب

أوروبا هو بداية نشأة الدولة القومية الحديثة حيث خضع الأمراء الإقطاعيون لسلطان الملوك مقابل تعهد هؤلاء الملوك بالدفاع عنهم، مما أدي إلى تنمية الشعور بالولاء القومي المستمد من الشعور بالولاء لأسرة حاكمة معينة ، ورغم أن هذا الشعور لم ينمو في وسط وجنوب أوروبا بنفس القدر إلا أن الولاء القومي كان من أبرز المبادئ التي أقرتها معاهدة وستفاليا حيث أشارت إلى الدولة القومية باعتبارها الوحدة الأساسية للمجتمع الدولي الحديث.
كما أن التطور في طريق النقل والاتصال والثورة التجارية التي عرفت بالظاهرة الماركنتلية بإسهامها في تدمير قواعد النظام الإقطاعي ساعدت على بلورة المفهوم السياسي للدولة القومية والتي عبرت عن قيم وأفكار جديدة أهمها فكرة القومية التي صارت فيما بعد إحدى القوي الأساسية المحركة للسلوك الدولي.
ويضاف إلى ما سبق تطور فكرة ومفهوم السيادة بعد الجدل الذي أثير حولها خلال العصور الوسطي، ودار حول أي من السلطتين الدينية أو الزمنية أحق بالسيادة؟، حتى استقرت فكرة (جان بودان)، التي تقر بحق الملوك في السيادة دون غيرهم، وخولتهم الحق المطلق في إخضاع أقاليمهم وشعوبهم لسلطانهم وتشريعاتهم وهو ما أقرته معاهدة وستفاليا حيث اعتبرت أن سيادة الملوك هي الواقي من استمرار الحروب الدينية وأن السلام والاستقرار يتوقف على فرض الملوك لإرادتهم على دولهم وتحديد المذاهب الدينية لشعوبهم وبذلك جمع الملوك بين السلطتين الدينية والزمنية، وترتب على ذلك عدم أحقية أي دولة في التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى على أساس أن كل الدول متساوية في السيادة.
وهكذا فقد تضافرت عوامل عديدة لإحداث التحول الكبير من "العالمية" إلى "القومية". فعصر النهضة وحركة الإصلاح الديني هزا معًا الفكر الأوروبي السياسي والديني من جذوره بما أدي إلى فصل سلطة الدولة عن سلطة الكنيسة وأقر بالسيادة للأولي ونفاها عن الثانية وأبعدها عن التدخل في الشئون السياسية. وقد انعكس ذلك كله على الواقع الذي كان يشهد تدهور النظام الإقطاعي وقيام الملكيات كبداية للدول القومية مما رسخ مبدأ الولاء القومي. وقد أثمر ذلك مجتمعًا دوليًا مقسمًا لعدة دول قومية مع غياب سلطة أعلى وقد أقرت معاهدة وستفاليا ثلاثة مبادئ مترابطة للتعامل بين هذه الدول، وهذه المبادئ هي:

١- مبدأ الولاء القومي.
٢- مبدأ السيادة القومية للدول.
٣- مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى.

ومنذ ذلك الحين أصبحت كل دولة تمثل مركزًا متميزًا ونهائيًا لاتخاذ القرارات وتمشيًا مع أفكار ميكافيللي عن القوة التي تعني أن كل دولة تسعي إلى فرض إرادتها على ما عداها من الدول الأخرى – تحقيقًا لمصالحها القومية استنادًا لقوتها الذاتية. لذلك كان طبيعيًا أن تهتم معاهدة وستفاليا بتحقيق ما عرف بالتوازن الأوروبي بشكل يحول دون تمكين أي دولة من تهديد استقلال وأمن جيرانها، وبما يحفظ السلام والاستقرار بطرق وآليات مختلفة عن المراحل السابقة.

المبحث الثاني

التطور التاريخي للنظام الأوروبي بعد الثورة الفرنسية

◆ مرحلة الوفاق الأوروبي :

حيث عقدت الدول الأربعة المنتصرة وهي بريطانيا وروسيا وبروسيا والنمسا، تحالفا رباعيًا، مثل عصبة دائمة بينها، تهدف إلى كفالة الاحترام للأوضاع التي أقرها مؤتمر فيينا ١٨١٥ ومعاهدة باريس الثانية واتفق على عقد مؤتمرات دورية للاتفاق على التدابير التي يلزم اتخاذها لحماية السلام واحترام المصالح العليا المشتركة، وبذلك شكلت هذا التحالف، ما يشبه الإدارة العليا المستندة إلى القوة المادية في فرض إرادتها فيما عرف بنظام الإدارة

الخماسية – بعد أن تم قبول فرنسا (بعد استقرار أوضاعها) عضوًا في مجموعة الخمسة الكبار. ويلاحظ أن فكرة التوازن كانت أساسية في هذا النظام، فالدول الأوروبية قبلت عضوية فرنسا في مجموعة الخمسة الكبار خوفًا من أن تلجأ للتحالف مع روسيا المشكوك في نواياها تجاه القارة الأوروبية، وفي نفس الوقت فإن الدول الأربع جددوا تحالفهم الرباعي سرًا خوفًا من عودة التحركات الثورية من جانب فرنسا مرة أخرى، ومن خلال فكرة التضافر هذه، أضافت الدول الأوروبية بعدًا قانونيًا لسياسة توازن القوى التقليدية.

ومع الاضطرابات الثورية في ألمانيا وإيطاليا وأسبانيا وما مثلته من تهديد للنظام، وسعت الدول الخمس من نظام المؤتمرات ليشمل القارة كلها بعد ما كان موجهًا لفرنسا فقط كمصدر للخطر، وتتابعت مؤتمراتهم وأقر مبدأ التدخل في حالات كثيرة بعدما كان قد أثير حوله من خلاف. حيث أن هذا الخلاف، لم يزول ولكنه استمر قائمًا رغم إقرار التدخل في حالات كثيرة ، وكان من العوامل الرئيسية التي أدت إلى نهاية فكرة التضافر عملياً، فمع انتشار المبادئ الثورية وانقسام دول القارة إلى تيار توري وتيار محافظ، ومع اختلاف المصالح تعذر الاتفاق حول كيفية التعامل مع التيارات الثورية وكانت حرب القرم بين روسيا وتركيا (١٨٥٣ - ١٨٥٦) هي الستار الأخير على هذه المرحلة لتبدأ مرحلة جديدة من عمر النظام.

◆ مرحلة التحالفات المعقدة (البسماركية):

تبدأ هذه المرحلة، في أعقاب حرب القرم وحتى استقالة المستشار الألماني بسمارك. حيث سادت أوروبا حالة من الفوضى ما بعد حرب القرم، فقامت تحالفات مؤقتة وكانت معظمها هجومية تهدف إلى تغيير الوضع القائم . ومع صعود بسمارك سعي لتحقيق الوحدة الألمانية فتحالف مع إيطاليا ضد النمسا وحقق انتصارات متتالية ضد النمسا وفرنسا، وأقام دولة ألمانيا الموحدة، وجاء قيامها على حساب الإمبراطورية النمساوية المجرية مما أخل بالتوازن الأوروبي، وأصبحت ألمانيا ذات المكانة الأعلى بين الدول الأوروبية، الأمر الذي أحدث تحولاً، عن فكرة الشرعية والمؤتمرات إلى تغليب منطق القوة، وانتشر ما أطلق عليه في نظرية العلاقات الدولية فيما بعد "التحالف مع الأقوى أو التحالف مع مصدر الخطر". فقد سعت الدول لبناء قوتها محاكاة لقوة ألمانيا على نحو ما أطلق عليهWaltz التوازن من الداخل، (Internal Balance). فقد سعت ألمانيا من ناحيتها، لتحقيق وإقامة سلام في ظل الهيمنة الألمانية، وكان هدف بسمارك هو عدم قيام تحالفات ضد ألمانيا، وقد ساعده في ذلك عاملين هما: الأول هو أنه لم تكن لألمانيا أطماع توسعية في القارة الأوروبية، والثاني هو استغلال التناقضات بين بقية الدول الأوروبية بالإضافة إلى محاولة بسمارك تنفيث أطماعًا بعض الدول إلى خارج القارة الأوروبية وفي المستعمرات وهو الميدان الذي كانت ألمانيا عازفة عنه أيضًا. واعتمادًا على هذا كله أقام بسمارك شبكة واسعة من التحالفات المتضادة والمتناقضة أحيانًا بعضها سرى وبعضها علني، ويمكن القول أن بسمارك قد استطاع أن يحقق الاستقرار للنظام الأوروبي من خلال نسق تحالفاته الواسعة والمعقدة التي نسجها على مدار عشرين عام. لكن هذا النسق – ونظرًا لتعقيده – تعذر على خلفاء بسمارك إدارته من بعده. ويلاحظ على هذه الفترة أن منطق القوة كان هو الغالب وبالتالي فإن سياسة توازن القوى كانت أساسية في استقرار النظام وطريقة عمله، وكانت التحالفات وسيلة أساسية لتحقيق التوازن، كما أن زعامة النسق كانت في أيدي مناسبة، وغياب الأطماع الخارجية عن ألمانيا – وهي القوة الأبرز آنذاك – بالإضافة إلى حنكة وبراعة مستشارها بسمارك كانت وراء هذا الاستقرار.

◆ مرحلة التحالفات الجامدة :

مع نهايات القرن ١٩ دخل النظام مرحلة جديدة بدأت باستقالة بسمارك في مارس ١٨٩٠م، والتي تبعتها تحولات جذرية في السياسة الخارجية الألمانية. فقد فشل خلفاؤه في إدارة نسق التحالفات المعقد الذي كان قد أنشأه، وفشلوا في ضبط الأطماع التوسعية للنمسا – حليفهم الرئيسي – في أوروبا، كما تحول الفكر الاستراتيجي الألماني ليعتبر روسيا مصدر الخطر

وليس فرنسا كما كان، كما بدأت ألمانيا تجاري الدول الأوروبية في سياستها الاستعمارية خارج القارة.
لقد أثرت هذه التحولات في التوازن الأوروبي بتأثيرها على شبكة التحالفات الألمانية حيث رفضت ألمانيا تجديد تحالفها السري مع روسيا وحرصت فقط على التحالف الثلاثي الذي كان يجمعها مع النمسا وإيطاليا، وراهن القادة الألمان على استحالة تحالف روسيا مع بريطانيا أو فرنسا، لكن الاتفاق الألماني البريطاني حول مستعمرات شمال أفريقيا أوحى بأن محورًا بريطانيا ألمانيا في طريقه للتكوين مما خلق تقاربًا روسياً فرنسيًا لموازنته من ناحية، وموازنة التحالف الثلاثي من ناحية أخرى. فعقد اتفاقًا ثنائيًا بين روسيا وفرنسا ليصبح التوازن الأوروبي توازن بين كتلتين: الوفاق الثنائي في مواجهة التحالف الثلاثي ولعبت بريطانيا دورها التقليدي كحامل الميزان.
ونتيجة لمنافسة ألمانيا لبريطانيا وفرنسا حول المستعمرات ومناطق النفوذ خارج القارة الأوروبية، وقع الاتفاق الودي الشهير بين بريطانيا وفرنسا ١٩٠٤، وما لبثت فرنسا أن نجحت في التقريب بين روسيا وبريطانيا ليصبح الوفاق ثلاثيًا في مواجهة دول التحالف الثلاثي .
وقد اتسمت هذه الفترة بسباق التسلح بين الجانبين كوسيلة للحفاظ على التوازن نظرًا لأن هذه التحالفات اتسمت بالجمود الناتج عن خوف كل طرف من فقد الحلفاء، فاندفعت القوى الكبرى في مساندة حلفائها في سلوكهم العدواني خوفًا من فقدهم وبشكل غير مقنن وبغير ما تقضي اتفاقات التحالف أحيانًا فغاب الإجماع وإمكانية التفاهم بين القوى الكبرى.
وحين ذاك أعلنت النمسا الحرب على صربيا كنتيجة لاغتيال ولى عهدها ودخلت روسيا الحرب تأييدًا لصربيا، ثم اندفع كل طرف لتأييد حلفاؤه لتتحول إلى حرب عالمية بين الكتلتين المشار إليهما، ما أدي إلى انهيار النظام الأوروبي القائم على تعدد الأقطاب وتوازن القوى وبدء مرحلة جديدة في تاريخ النظام الدولي.

المبحث الثالث

مرحلة السيولة الدولية (١٩٩١ – ٢٠٠١)

مع تفكك الاتحاد السوفيتي إلى ١٥ جمهورية بنهاية عام ١٩٩١م، واختزاله في دولة (روسيا الاتحادية)، تراجعت المنافسة الدولية، إلى حد الاختفاء، الأمر الذي يُعد بداية للتحول إلى الأحادية القطبية تحت السيطرة الأمريكية بعد اختفاء الاتحاد السوفيتي من النظام الدولي كقوة دولية وقطب عالمي قادر على منافسة القطب الآخر وهو الولايات المتحدة الأمريكية.
وبنهاية عام ١٩٩١م، أعلن رسميًا عن تفكك الاتحاد السوفيتي على يد الرئيس الروسي (يلتسين)، لتبدأ مرحلة جديدة في النظام الدولي، وذلك بعد انتهاء أزمة الغزو العراقي للكويت، وتحرير الكويت بقوات أمريكية ودولية في فبراير ١٩٩١. وتتسم هذه المرحلة بـ "السيولة الدولية"، حيث انتهى النظام ثنائي القطبية دون أن يتكون فورًا نظام أحادي انفرادي كامل.
فقد كان وصول جورباتشوف للسلطة في الاتحاد السوفيتي عام ١٩٨٥ إيذانًا ببدء التحول في النظام العالمي، حيث تضمنت سياسته الإصلاحية إلغاء العامل الأيديولوجي من السياسة الخارجية السوفيتية والتخلي عن الصراع الأيديولوجي مع الغرب بما أدي إلى انتهاء الحرب الباردة والذي يؤرخ له بعام ١٩٨٩ حيث ترك الاتحاد السوفيتي الحكومة الشيوعية في بولندا تسقط دون تدخل.
وقد كان معنى هذا، أن الاتحاد السوفيتي بدأ يتخلي عن مكانته كقطب أعظم، وأن النظام العالمي آخذ في التحول من القطبية الثنائية إلى الأحادية التي تعني بروز قطب واحد كبير يقود ويوجه النظام العالمي ولكنه ليس مطلق اليد حيث تشاركه قوى أخرى لا يمكنه تجاهلها - وهو

ما تجسد في حرب الخليج الثانية – وهي بذلك تختلف عن الانفرادية التي ينفرد فيها قطب واحد بالقيادة والتوجيه دون مشاركة قوى أخرى وهو ما جسدته حرب الخليج الثالثة.
لقد تتابعت التحولات منذ ذلك التاريخ وعبرت عنها الأحداث إلى أن أكدت حرب الخليج الثانية أن النظام لم يعد ثنائيًا "بل أحاديًا" ثم تتابعت التحولات وتعمقت حتى أكدت حرب الخليج الثالثة أن النظام أصبح "انفراديا" حيث ينفرد قطب واحد بالقيادة والتوجيه ويفرض رؤاه وتصوراته ومصالحه.

الفصل الثاني

أثر العامل الاقتصادي والتكنولوجي على هيكل النظام

نتيجة للتحولات التي جرت صار هناك إجماع على أن الاقتصاد أصبح العامل الأهم في عالم اليوم، لقد أدي التركيز العسكري وإهمال الاقتصاد خلال الحرب الباردة إلى التحولات الجذرية في هيكل النظام. فالتركيز العسكري أدي إلى تفكيك الاتحاد السوفيتي وتراجع المكانة النسبية للولايات المتحدة، وعلى العكس أدي التركيز الاقتصادي لصعود اليابان وألمانيا وأيضًا الصين ، ففي الوقت الذي كانت فيه أمريكا وأوروبا مشغولتين بصراع الحرب الباردة كانت اليابان تركز بشكل كامل على بناء اقتصادها بشكل كان مدعاة لحسد العالم. واستطاعت ألمانيا أن تكرس كل طاقتها لكي تحقق بشكل منهجي أوسع اقتصاد أوربي وأكبر طاقة تصديرية وأكثر العملات استقراراً. كما صعدت الصين إلى المرتبة الثالثة في القوة الاقتصادية بمعايير صندوق النقد الدولي.

المبحث الأول

المنظومة الرأسمالية الانفراد والهيمنة

(هيمنة الشمال على الجنوب)

يؤثر العامل الاقتصادي على هيكل القوي الدولي ببروز التكتلات الاقتصادية الكبرى مثل النافتا، والاتحاد الأوروبي، والآسيان، وأبك، ومع المنافسة التجارية بين هذه التكتلات تظهر بوادر الحرب الباردة في الشمال. ومع تنامي الصراع بين الشمال والجنوب يتضح أن انقسام العالم إلى شرق وغرب في ظل القطبية الثنائية قد حل محله انقسام بين الشمال والجنوب وانقسام آخر فرعي بين الشمال والشمال.

◆ تغير الإطار الفكري للنظام :

كما تغير هيكل النظام يتغير أيضًا الإطار الفكري له، بمعني تغير الفكر المسيطر على النظام والموجه له. حيث تتغير مجموعة المبادئ التي تحكمت في النظام السابق وكانت له بمثابة الرؤية والمرجعية التي يهتدي بها ويحتكم إليها في تعامله مع قضاياه وأزماته. ويمكن رصد هذه التغيرات فيما يلي :

ـ مبدأ السيادة القومية وعدم التدخل :

منذ مطلع التسعينات في القرن الماضي (العشرين)، ومع بداية التحول في النظام العالمي يخضع مبدأ السيادة القومية للدول للجدل والمراجعة وتمارس الضغوط من أجل تقليصه والحد منه بعد أن كان العنصر الرئيسي في الإطار الفكري للنظام الدولي منذ نشأة المجتمع الدولي الحديث. ويعود هذا التغيير في مجتمع الدول القومية إلى نوعين من العوامل، وهما :
الأول: هو ما تفرضه التحولات الطبيعية في البيئة الدولية وهو التحرك نحو "العولمة" وانتقال العالم من حالة الدولة كوحدة للتحليل إلى حالة مغايرة تقوم على فكرة الجماعة الدولية الواحدة

والثاني : هو مجموعة القيم وقواعد السلوك التي يراد ترسيخها من قبل القطب الواحد وحسب رؤيته للنظام الجديد.

فالعولمة تطرح ضمنًا مستقبل الدولة القومية وحدود سيادتها وذلك بما تتضمنه من سوق دولي مفتوح لا يقف عند حدود الدولة القومية، ودور متعاظم للشركات متعددة الجنسيات خارج سيطرة الدولة ، ثم إعلام واتصال يتخطي حدود الدولة وسيطرتها ، مما دفع إلى القول بأنه صار متعينًا البحث عن مفهوم جديد للسيادة يأخذ في الاعتبار حقيقة أن التطورات في النظام العالمي قد قيدت كثيرًا من حرية كل دولة في مواجهة ما عداها من الدول والكيانات الدولية الأخرى.

من ناحية أخرى فإن النظام العالمي كما أعلن عنه القطب الواحد، هو نظام يقوم على حكم القانون وعلى مبدأ الأمن الجماعي الذي يتطلب الإرغام بالقوة العسكرية عن طريق الأمم المتحدة ، وهذا من شأنه أن يقيد سيادة الدولة وإرادتها في مواجهة الجماعة الدولية. وتمثل حرب الخليج الثانية تجسيدا عمليًا لذلك، حيث يوضح التطور في النمط الدولي لمعالجة الأزمات من منظور علاقة السيادة الوطنية للدولة بالدور الجماعي الدولي، أنه ترجمة للاتجاه الذي يتبناه القطب الواحد نحو تقليص السيادة الوطنية للدولة في مواجهة الإرادة الدولية الجماعية.

وتجئ قمة مجلس الأمن في يناير ١٩٩٢، لتصيغ غطاءً شرعيًا للتوجهات الأمريكية حيث تنتهي إلى رفض البناء الأيديولوجي كأساس للعلاقات الدولية، والتأكيد على العمل الجماعي ضد الإرهاب والنظم المساندة له، وتقوية مجلس الأمن والبدء في تطبيق مبدأ الدبلوماسية الوقائية وكلها مبادئ تنال من سيادة الدولة ويمكن توظيفها بما يعطي الذريعة والغطاء الشرعي للتدخل وشئون الدول بما يخدم المصالح الأمريكية .

إن هذه التحولات في مجموعها تهز مبدأ السيادة الوطنية من جذوره وتقلب المبادئ المنبثقة عنه مثل حق تقرير المصير الداخلي حيث لم تعد الدولة حرة في اختيار نظامها الاقتصادي أو السياسي، أو رسم سياستها بحرية كاملة سياسيًا أو اقتصاديًا وعلى أساس من مصالحها، كما أن مبدأ "عدم التدخل" في الشئون الداخلية للدول ينقلب إلى "حق التدخل"، حيث برزت أربعة قضايا هي: احتلال دولة لأخرى ، حقوق الإنسان، حقوق الأقليات ، الإرهاب .

المبحث الثاني

مرحلة السيطرة الأمريكية على النظام الدولي

بعد أحداث ١١ سبتمبر (٢٠٠١ : ٢٠١١م)

بانتهاء حقبة السنوات العشر عقب تفكك الاتحاد السوفيتي بنهاية ١٩٩١م، حيث اتسم النظام الدولي بحالة "السيولة الدولية"، ومع بدء القرن الحادي والعشرين وتولي جورج بوش الابن حكم الولايات المتحدة، لم يمض عام ٢٠٠١م، إلا وكانت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م التي كانت بداية لتحولات جذرية في طبيعة النظام الدولي. حيث تحول من حالة السيولة التي كان يشهدها، إلى حالة السيطرة الأمريكية على مقدرات النظام العالمي.

وقد كان حدث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، في مطلع القرن الحادي والعشرين، دليل على بداية هذا التحول الذي استغرق نحو عشر سنوات أيضًا حتى تفجرت الثورات العربية في إقليم الشرق الأوسط والمنطقة العربية.

- حيث لم يتوقف التحول في النظام العالمي عند حدود "الأحادية" بالمعني المشار إليه في المبحث السابق والذي تجسد في حرب الخليج الثانية. لكن الملاحظ أن التحول قد تتابع لتبرز "الانفرادية" كصورة جديدة للنظام العالمي تختلف عن الأحادية التي سادت السنوات الأولي للتحول بعد انتهاء الحرب الباردة .

ولا يمكن وضع حد فاصل بين هاتين المرحلتين. فالتحولات ومظاهرها متداخلة، وما نصفه بالانفرادية لا يعني تغيرًا جوهريًا في مجمل العناصر الأربعة التي ندرس من خلالها النظام العالمي. لكنه تجسد بشكل خاص وواضح في أنماط التفاعل والمقصود هو سلوك القطب الكبير في مواجهة العالم. إنما التغيرات في العناصر الثلاثة الأخرى كانت محدودة وغير منفصلة عن تلك التي بدأت في مرحلة الأحادية. وإجمالي القول أن الانفرادية كوصف للنظام العالمي لم تتجسد بشكل قاطع بتغير في هيكل النظام أو إطاره الفلسفي إنما نمط سلوك القطب الكبير خاصة في حربه على الإرهاب في أفغانستان – كما أسماها – وعدوانه على العراق عام ٢٠٠٣.

- هيكل النظام :

لا يمكن القول بأن تغيرات جوهرية أو منقطعة عن سابقتها قد وقعت في هيكل النظام العالمي بشكل يؤدي إلى انفصال واضح بين مرحلتي الأحادية والانفرادية، مما يدفع للقول بأن هيكل النظام لم يتغير لكنه ظل كما هو وكما تم التعرض له في المبحث السابق مع تغيرات محدودة كانت في الغالب امتدادًا لما كان قد بدأ فلي المرحلة السابقة، ومن هذه التغيرات ما يلي:

- يعتبر قيام الاتحاد الأوروبي كمجتمع اقتصادي في طريقه للتوحد السياسي، هو التغيير الأهم بما يعنيه من بداية اتخاذ أوروبا مكانها كقطب موحد و مستقل في النظام العالمي. فالعملة الأوروبية الموحدة ودورها الهام في إدارة الاستثمارات وكمكونة للاحتياطيات النقدية في البنوك المركزية يمثل دعامة صلبة للوحدة السياسية الأوروبية بما سينعكس علي القوة السياسية للاتحاد الأوروبي في إدارة الشئون الدولية. وهذا الاتحاد النقدي سيمثل أحد الدعامات الرئيسية للنظام العالمي فصعود اليورو كمنافس للدولار من شأنه أن يؤدي إلي تحول النظام الاقتصادي العالمي من نظام أحادي القطب يهيمن عليه الدولار إلي نظام ثنائي القطبية يهيمن عليه اليورو إلي جانب الدولار. وبرغم ما يقال من أن هذا الاتحاد سيؤثر علي الصراع الدولي بما يمكن أن يثيره من مشكلات بين الدول الأوروبية أو بين أوروبا و أمريكا ' إلا أن الأقرب للتصديق هو نظرة الأوربيين للاتحاد السياسي للأمم الأوروبية، كطريق نحو تخفيض خطر الحرب بينها. ورغم أن أوروبا لم تستطع خلال حرب الخليج الثانية أن توحد سياستها الخارجية والأمنية وأن تلعب دورها كقطب مستقل بما يقلل من البعد السياسي ويؤكد أنها تجمع اقتصادي فقط. ورغم القول بأن أوروبا ما زالت تعوزها القدرة على التحدث بصوت واحد لتلعب دورًا مؤثرًا وما يمكن رصده من مشكلات أمام الاندماج الأوروبي بما يوحي بتعذر تحققه مطلقًا، فإن الحقيقة هي أنه لا يمكن إيقاف عملية تأسيس البيت الأوروبي الموحد. وهو الرأي الذي تسانده عدة حجج وعدة شواهد من الواقع حيث التحركات المتلاحقة نحو التوحد اعتمادًا على عناصر وسياسية واقتصادية، خاصة إذا ما أخذت في الاعتبار العناصر الثقافية والحضارية كما يقدمها هينتجون كعامل رئيسي للتقارب والاندماج مما يدفع للقول بأننا بانتظار أوروبا كقطب موحد وفي الغالب قطب مستقبل عن الولايات المتحدة ولو في حدود معينة، وهو ما تؤيده التحركات الأوروبية نحو بناء نظام أمني ودفاعي مستقل.

المبحث الثالث

التدافع بين الواقعية والليبرالية

مازال الصراع بين الواقعية والليبرالية قائمًا في مرحلة التحولات وإن كانت تشهد تصعيد ملحوظ لليبرالية ، إلا أنه يواجه بأفكار وقيود مضادة. ويمكن النظر للتدافع بين النظريتين خلال قراءة واقع العالم الذي يتعرض لعوامل تجميع وتوحيد تضادها عوامل تجزئ وتفتيت. وعوامل التجميع مثل: الاقتصاد الكوني، والاتصال والإعلام، والقضايا العالمية مثل البيئة والسكان والمخدرات، والفاعلون غير الحكوميين وتخطيهم للدول، وتكامل الأفكار

اعتبارات صيانة السلام، وعجز قدرة الدولة على أن تحقق أمنها بمعزل عن الآخرين، ثم هناك عوامل التجزؤ التقليدية مثل الدين والقومية والصراع من أجل القوة.

وكما يروج دعاة النظام العالمي الجديد، فإن هذا النظام هو نظام يعلي من شأن النظرية الليبرالية في مواجهة الواقعية باعتباره نظام يقوم على الاعتماد المتبادل والأمن الجماعي وانفتاح الحدود اقتصاديًا وإعلاميًا بما يحقق السلام والاستقرار ويحد من دور القوة في العلاقات الدولية. ما يلخصه البعض في أن النظام الجديد يقوم على أربعة أعمدة وقواعد أساسية هي :

- استخدام أقل للقوة العسكرية في حل المنازعات الدولية.
- تخفيض أسلحة الدمار الشامل وتخفيض عدد الدول التي تمتلكها.
- مناهضة السيادة المطلقة للدول والتي كانت تقود للصراع في النظام السابق، والقبول والاعتقاد بشرعية التدخل الإنساني على إساس أن الشعوب وليس الدول فقط لها حقوق.
- اقتصاد مفتوح، يحقق الرخاء ويدعم المجتمع المدني ويزيد الروابط والتعاون المتبادل بما يقف حائلاً أمام الصراعات المسلحة.

وهناك من يضيف أنه مع تزايد العولمة تزداد الحاجة للقانون الدولي الذي تأثر كثيرًا بالأيديولوجية وسياسات القوة فيما مضي خاصة وأن المشكلات الدولية الجديدة تتطلب مزايا هذا القانون.

وخلاصة هذا التصور وتلك الدعوى، هو تسييد النظرية الليبرالية بكل مفاهيمها وأدواتها. وهي تجد منطقها وتأييدها في عوامل التجميع المشار إليها وهي تتطلب وتفرض بعض عناصر هذه الرؤية أو مجملها. لكن وجود عوامل تجزؤ مازالت تفعل فعلها، وتؤكد أن معظم عناصر هذه الرؤية تتصف "بالمثالية"، وأن وقائع الممارسة يخالفها بشكل واضح. فالدول تنطلق في تأييدها لهذه الدعاوي من مصالح خاصة وهي تؤيدها كلما كانت متوائمة مع مصالحها وأهدافها وهذه الدعاوي في مصلحة بعض الدول وضد مصالح دول أخرى. فالحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل هو في صالح الدول التي تمتلكها وفي غير صالح الدول الساعية لامتلاكها. والاقتصاد المفتوح في صالح الدول الغنية وضد مصالح الدول النامية وهكذا.

الفصل الثالث

علاقات الدول الصغرى بالدول الكبرى

وبدايات الأزمة الأفغانية

تختلف أنماط العلاقات بين الدول الصغرى مع الدول الكبرى، وفقاً لهيكل القوة السائد في النظام الدولي. فعندما يكون الهيكل السائد هو "الأحادية القطبية"، فإن حرية حركة الدول الصغرى في مواجهة القطب المسيطر على النظام الدولي، تكون محدودة . وعندما يكون الهيكل السائد هو "الثنائية القطبية"، فإن حرية حركة الدول الصغرى في مواجهة قطبي النظام الدولي، تكون كبيرة. بينما عندما يكون الهيكل السائد هو "تعدد الأقطاب"، فإن حرية حركة الدول الصغرى، تكون أكبر من درجة حريتها في ظل نظام ثنائي القطبية. ولذلك يتغير النمط السائد للعلاقات من التبعية إلى الاستقلال وحرية الحركة الواسعة، بتغير النظام الدولي من "الأحادية" التي تكرس التبعية، إلى "التعددية" التي تسمح الاستقلال والحرية الواسعة . وفي هذا الفصل، يمكن تناول أنماط العلاقة بين الدول الصغرى والكبرى، وتحليل بدايات الأزمة الأفغانية ، باعتبارها تجسيد حقيقي لهذا النمط من العلاقات، حيث بدأت الأزمة بالتدخل السوفيتي بنهاية عام ١٩٧٩، ثم خرج الاتحاد السوفيتي، ويتفكك، وتنفرد الولايات المتحدة بالنظام الدولي، لتعود الأزمة الأفغانية من جديد، وتقوم الولايات المتحدة باحتلال أفغانستان . ويكتفي في هذا الفصل بتحليل التدخل السوفيتي عام ١٩٧٩ وتداعياته، في ضوء نمط العلاقات

السائد بين الدول الصغرى والكبرى. وفي الفصل التالي سيتم تحليل الغزو والاحتلال الأمريكي لأفغانستان في ظل تغيرات النظام الدولي .

المبحث الأول

أنماط العلاقة بين الدول الصغرى والكبرى

في ظل تحولات النظام الدولي

تلعب عوامل عديدة دوراً واضحاً في بلورة طبيعة العلاقات بين الدول الصغرى والدول الكبرى في فترة زمنية معينة. ولذلك فقد تختلف طبيعة هذه العلاقات من فترة لأخرى وفقاً للعديد من هذه العوامل. ومن هذه العوامل: حالة الهيكل السائد للنظام الدولي وتفاعلاته، والهيكل السائد للنظام الإقليمي وتفاعلاته، والعوامل الداخلية لكل دولة وتوجهات نظامها السياسي .

◆ نمط السيطرة والتبعية :

هذا النمط يوجد في النظام أحادي القطبية، حيث تسيطر دولة عظمى واحدة على النظام الدولي، ويعرف هذا النظام بأحادي القطبية (Unipolar System). وهذا النظام الأحادي قليل الحدوث، وعمره قصير، أي لا يمتد عقوداً. فلم يوجد هذا النظام منذ صلح وستفاليا عام ١٦٤٨م، وحتى تفكك الاتحاد السوفيتي بنهاية عام ١٩٩١، إلا ثلاث مرات. المرة الأولى في ظل أوروبا البسماركية التي سيطرت في الفترة من ١٨٧١م-١٨٩٠م، أي أقل من عشرين عاماً. أما المرة الثانية فحدثت في أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة عام ١٩١٩م، حيث سيطرت أوروبا على النظام الدولي بلا منافس، حتى صعد أدولف هتلر إلى السلطة في ألمانيا عام ١٩٣٣، واستمرت هذه الحالة نحو (١٤) عاماً. أما الحالة الثالثة، فقد حدثت عقب الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥م، حيث استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة على النظام العالمي والانفراد به، بعد استخدامها للسلاح النووي ضد اليابان، التي كان لها أن سبق تدميرها للأسطول البحري الأمريكي في ميناء بيرل هاربر عام ١٩٤٢، الأمر الذي أجبرها على الاستسلام بعد تعرضها لتدمير شامل باستخدام أمريكا لقنبلتي ناجازاكي وهيروشيما في ٦، ٨ أغسطس ١٩٤٥. وقد أدى ذلك الهجوم الأمريكي على اليابان، أن توقفت الحرب العالمية الثانية فوراً، لتنفرد الولايات المتحدة بالنظام العالمي، وتستمر حالة السيطرة الأمريكية نحو عشر سنوات، في الفترة من ١٩٤٥-١٩٥٥. حيث كان الاتحاد السوفيتي قد بدأ في إنتاج صاروخ عابر القارات ونجحت تجربة إطلاقه، فكان بداية لتحول النظام العالمي إلى ثنائي القطبية، وإفقاد الولايات المتحدة استمرارها في السيطرة على النظام العالمي. وظهر الاتحاد السوفيتي، كقطب جديد في النظام الدولي.

◆ نمط التبعية والتحدي :

هذا النمط ظهر في أعقاب الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥م)، وبشكل واضح في منتصف الخمسينيات من القرن العشرين، بعد أن تأكد تحول هيكل النظام الدولي إلى هيكل ثنائي القطبية (Bipolar System). فقد كان النظام الدولي في فترتي الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٩م)، والحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥م) يتسم بسيطرة نظام متعدد الأقطاب، حيث توجد روسيا البلشفية، وألمانيا الهتلرية، وإيطاليا الفاشية، واليابان، بالإضافة إلى بريطانيا وفرنسا وأمريكا، وغيرهم. وقد تمخض عن الحرب العالمية الثانية، هزيمة دول المحور (ألمانيا – اليابان- إيطاليا)، وانتصار دول الحلفاء (الولايات المتحدة – بريطانيا – فرنسا – روسيا). وكان للأوضاع الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية الدور الحاسم في إعادة هيكلة النظام الدولي، وإعادة صياغة العلاقات بين جميع هذه الدول لتتراجع بعضها، وتتقدم أخرى، الأمر الذي أفضى إلى ظهور قطبين دوليين كبيرين هما: الولايات

المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي. وهما الدولتان اللتان استطاعتا تحمل كافة نفقات الحرب، ولم يتعرض اقتصادهما إلى الانهيار مقارنةً بما حدث في الدول الكبرى الأخرى التي شاركت في الحربين العالميتين الأولى والثانية. وفي الوقت الذي أكدت فيها الولايات المتحدة هيمنتها العالمية بإنتاجها للسلاح النووي واستخدامه فعلياً في ٦/٨، ٨/٨/١٩٤٥م ضد اليابان، الأمر الذي أدى إلى الإسراع بوقف الحرب العالمية الثانية واستسلام دول المحور، وإعلان انتصار الحلفاء. وفي المقابل استطاع الاتحاد السوفيتي بإصراره على إنتاج الصاروخ عابر القارات في منتصف الخمسينيات، وقد أظهر قوته العسكرية وقدرتها التدميرية لأي مكان في العالم. وقد أدى ذلك إلى ترسيخ نظام ثنائي القطبية تحت سيطرة دولتين كبيريتين عرفا بالدول العظمى (Super Powers). وسعت كلاً من الدولتين لفرض نفوذهما على الدول الأخرى، سعياً للمزيد من القوة وتحقيق المكاسب المتنامية، ثم الدخول في تنازعات فيما بينهما في قارات العالم المختلفة .

◆ نمط الاستعمار والاستغلال:

ارتبط نمط الاستغلال بالنظام الاستعماري. فالدول والإمبراطوريات العظمى، استغلت الدول الصغرى التي استعمرتها. وبدأت الحقبة الاستعمارية، عقب الكشوف الجغرافية والثورة الصناعية في القرنين (١٥، ١٦). إلا أن تزايد وانتشار الاستعمار، ارتبط بنشأة الدولة القومية في القرن السابع عشر، عقب توقيع معاهدة صلح وستفاليا عام ١٩٤٨م.

المبحث الثاني

التدخل السوفيتي وبدايات الأزمة الأفغانية

لم تستقر أقدام الغزاة على أرض أفغانستان عبر عصور التاريخ المختلفة، وقد مر بأفغانستان الكثير من الغزاة والفاتحين ولكن ضراوة أهلها في القتال وطبيعة بلادهم الجبلية عجلت برحيل هؤلاء الفاتحين. ولم تسمح هذه البلاد بالاستقرار على أرضها إلا للإسلام لأن المسلمين لم يجيئوا إليها للنهب والسلب وحب السيطرة والمآرب الدنيوية إنما جاءوا مبشرين وداعين إلى الله.

ورأينا كيف هزمت بريطانيا المملكة التي لا تغيب الشمس عن أملاكها بقتل جميع أفراد جيشها على أرض أفغانستان.

ولكن روسيا قبل أن تدخل إلى أفغانستان بغزوها المسلح مهدت لذلك بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، ووجدت بين دعاة القومية التي جدت في حياة أفغانستان بعد تقسيم الهند، فرصة متاحة، ومجالاً صالحاً لإشعال الفتن، ووجدت في الحكام المخادعين من أبناء أفغانستان في ظل ملكية متحللة أعواناً، وبدأت تتغلغل في البلاد باسم القروض والمعونات الاقتصادية والعسكرية، وهكذا استدرجت أولئك الحكام، والفئة المرتزقة التي تحيط بهم واستغوتهم ففرطوا في صلابة أرضهم المؤمنة الصامدة أمام شتى أنواع الزحف الشيوعية، وفتحوا المجالات للخبراء الفنيين الذين دربتهم مؤسسات الحزب الشيوعي على تأدية مهمتهم فكانوا ينشرون المبادئ الشيوعية، ويحاولون تجميع أكبر عدد ممكن من الشباب.

المبحث الثالث

العوامل المساعدة على التدخل السوفييتي

لم يقدم الاتحاد السوفيتي على غزوه لأفغانستان إلا بعد دراسة دقيقة للوضع الدولي، وبعد أن وجده ملائماً لتوجيه ضربته دون حدوث عواقب وخيمة. كما اعتقد الاتحاد السوفيتي آنذاك، أن الوضع الداخلي أصبح ملائماً ويسهل دخوله دون ردود فعل قوية.

وإذا كانت حسابات الاتحاد السوفيتي صحيحة بالنسبة للافتراض الأول، إلا أن حساباته بالنسبة للافتراض الثاني (الوضع الداخلي) لم تكن دقيقة لأن الصعوبات التي قابلها منذ دخوله أفغانستان قد أثبتت أن الكلمة الأخيرة خارج السيطرة السوفيتية. ويمكن حصر هذه العوامل التي ساعدت على التدخل فيما يلي :

ملاءمة الوضع الدولي :

هناك بعض الدول يمكن أن ينظر إليها الاتحاد السوفيتي قبل قدومه على خطوة غزو أفغانستان منها أمريكا، ودول أوروبا الغربية، والدول الإسلامية والعربية ، ويأخذها في الاعتبار.

أما أمريكا فقد مرت سياستها بعدة أزمات ألقت بعض الظلال على صورة القوة العظمى التي لا يمكن اعتراض سبيلها، فمن حرب فيتنام إلى سقوط نظام الشاه، مروراً بأزمة الوجود السوفيتي في كوبا، لقد أصيبت السياسة الأمريكية بالتردد والحذر والعجز عن الرد الحاسم. كما أن سقوط الشاه والثورة الإيرانية أوجدت نوعاً من العداء الحماسي ضد الولايات المتحدة، وكانت أزمة الرهائن الأمريكيين في طهران رمزاً للتعبير عنه. وقد أشارت هذه الدلائل إلى عدم ولاء النظام القائم في إيران للغرب وهذا يعني عدم إمكان اعتماد الغرب على دول المنطقة لحماية مصالحه، مما يتطلب تدخله المباشر في هذا الجزء من العالم لتأمين هذه المصالح .لقد اقتنعت موسكو بأن أمريكا ستتقبل هذا الوضع وإن لم تقبله لموقف الدولتين العظميين من سياسة الوفاق. فقد بدا أن الدولتين العظميين كانتا قد وصلتا إلى قناعة بأن الوفاق لم يعد يعني الكثير بالنسبة لهما. وكان هذا الشعور واضحاً في الولايات المتحدة ووجد صداه في الاتحاد السوفيتي وإلا لما أقدم على احتلال أفغانستان. وعلى أية حال فإن غزو أفغانستان يعني أن عهد الوفاق الذي بدأ منذ عشرة أعوام قد وصل إلى نهايته. ويضيف بعض الأكاديميين الأمريكيين أنه في المناطق ذات الأهمية الهامشية للولايات المتحدة يعتقد الاتحاد السوفيتي أن أمريكا غير راغبة في المخاطرة بمواجهة مباشرة معه.لكل هذا بالإضافة إلى انشغال الولايات المتحدة بعام الانتخابات الرئاسية لم يكن لدى الاتحاد السوفيتي ما يخشاه من ناحيتها.

أما بالنسبة لأوروبا الغربية فقد أثبتت مواقفها من الأزمات التي مر بها العالم في أواخر الستينيات وخلال السبعينيات، أنها لم تعد الحليف المطيع للولايات المتحدة، خاصةً فيما يتعلق بموقف فرنسا منذ عهد الجنرال ديجول وزيارته التاريخية لموسكو عام ١٩٦٥. وكان آخر مثال لذلك تباين الموقفين الفرنسي والأمريكي إزاء الأزمة الإيرانية.

وربما تعود أسباب إتباع أوروبا الغربية سياسة أكثر استقلالية عن الولايات المتحدة إلى ما صادفته منها في العديد من الأزمات السابقة كأزمة الدولار، وأسعار النفط، وأزمة الذهب. ولكن الأمر الأكيد هو أن دول أوروبا الغربية لا تريد المجازفة بسياسة الوفاق الدولي، والعودة إلى الحرب الباردة، مراعاة لمصالح كل منها مع الاتحاد السوفيتي، ونظراً لموقعها الجغرافي على مقربة منه. لذلك استبعد الاتحاد السوفيتي خطر دول أوروبا الغربية ولم يعد لديه ما يخشاه على الصعيد الدولي من تكتل غربي ضده.أما الدول المجاورة لأفغانستان فقد ضمن عدم حدوث ردود فعل منها فالهند تربطه بها علاقات صداقة وتفاهم. وباكستان توترت علاقاتها مع أمريكا منذ انفصال البنجلاديش. وإيران مشغولة بأوضاعها الداخلية وعدم الاستقرار الناتج عن وجود أكثر من مركز قوة. وأما الدول العربية فمشغولة في قضيتها مع إسرائيل كما أن علاقاتها فيما بينها ليست بدرجة تتيح لها التوحد والتعاون العسكري للوقوف بجانب أفغانستان أو حتى اتخاذ خطوات رادعة أو فعالة ضد الاتحاد السوفيتي كما أن بعضها تربطه علاقات قوية مع الاتحاد السوفيتي.

وموجز القول، أن الأمل في تحقيق أي نجاح ضد الاحتلال السوفيتي لأفغانستان يعتمد أساساً على التغيير الذي لابد أن تحدثه المقاومة الأفغانية الصامدة في موقف العدو المحتل وأعوانه، وفي التطورات الدولية في أماكن أخرى من العالم، مما سوف يضطر الاتحاد السوفيتي على سحب قواته من أفغانستان.

الوضع الداخلي في أفغانستان :

إن الغزو السوفيتي لأفغانستان جاء بعد إرهاصات وتدابير محكمة سعى لها الروس من زمن بعيد بالتخطيط والمتابعة لانتهاز ظروف سياسية داخلية مواتية لينفذوا ما انتووه مصطنعين بعضاً من هذه الظروف ودافعين بعض عملائهم لركوب موجة السخط التي عمت البلاد.

ولم يكن للاتحاد السوفيتي قبل ذلك أن يدخل إلى أفغانستان، ويتضح ذلك من الرسالة التي بعثت بها الحكومة السوفيتية إلى سفيرها في أفغانستان في يونية ١٩٢١م وذكرت فيها: "عليك أن تتجنب بأي ثمن ارتكاب الخطأ المميت بأن تحاول في صورة مصطنعة زرع الشيوعية في ذلك البلد. علينا أن نقول للحكومة الأفغانية أننا لا نفكر لحظة واحدة في أن نفرض على شعبكم برنامجاً غريباً عن وضعكم الحالي من التطور" لكن روسيا بعد ذلك تجاهلت تلك التعليمات لأن الاتحاد السوفيتي مهد لهذا اليوم منذ عهد الملك طاهر شاه واستطاع أن يتغلغل داخل أفغانستان باسم القروض والمعونات والمنح الدراسية الكثيرة التي قدمها في مجالات مختلفة من العلوم والمعارف وذلك ليسيطر ثقافياً على البلاد.وقد لعب نقص المواد الغذائية في عام ٧٠-١٩٧١م دوراً كبيراً في إضعاف قاعدة السلطة التي كانت تعتمد عليها الملكية في أفغانستان حينذاك. وسواء كان السبب في نقص المواد الغذائية يعود إلى شدة الجفاف أو يعزى لسوء الإدارة من جانب الحكومة، فقد وصلت المعاناة إلى حد الأزمة، حيث كان الأهالي يموتون جوعاً. وارتكب الموردون أعمالاً شنيعة لم يسبق لها مثيل، وانتشرت عمليات الاستغلال الانتهازي لتحقيق أرباح فاحشة. ويمكن الحكم على سوء تدبير الأمور في البلاد من المستوى الذي هبطت إليه أسعار الحاجيات في أعقاب الأزمة. وكان السبب في ذلك الهبوط الحاد في الأسعار يرجع إلى وفرة المحصول بالإضافة إلى وصول المساعدات الأجنبية متأخرة، كما يرجع أيضاً إلى تخزين المواد على أوسع نطاق أثناء الأزمة. وقد وصف البنك الدولي للإنشاء والتعمير في أحد تقاريره الحكومة التي كانت تتولى زمام الأمور حينذاك بأنها أقل الحكومات كفاية في أي مكان في العالم.

وفي أثناء حدة الأزمة طلبت الحكومة الأفغانية من أمريكا قروضاً ومعونات ومساعدات عسكرية وذلك حينما توترت العلاقات بينها وبين باكستان بسبب الأقليات الأفغانية الموجودة داخل الحدود الباكستانية، وقد رفضت الولايات المتحدة الاستجابة لهذا المطلب بالحجم الذي يتناسب مع احتياجات ومتطلبات دفاعها، فقد خشيت الولايات المتحدة في ذلك الوقت من أن تستخدم أفغانستان تلك المعدات لملاحقة مطالبها في بشتونستان وهي منطقة في باكستان تطالب بها أفغانستان منذ أمد بعيد. فانتهز الاتحاد السوفيتي الفرصة المتاحة أمامه، وأبرم مع أفغانستان اتفاقية خصص ٣٥% منها لشراء الأسلحة، والباقي لأغراض إنشائية واقتصادية. ونتج عن هذا تبديل الضباط الأتراك الذين كانوا يقومون بتدريب القوات الأفغانية بضباط سوفييت، وإرسال البعثات العسكرية إلى الاتحاد السوفيتي للتمرين.

ختام الدراسة :

في ضوء أهداف الدراسة وتساؤلاتها الرئيسية والفرعية، يمكن القول أن هذه الدراسة دارت حول تلك العلاقة بين الدول الكبرى والدول الصغرى، نموذج أفغانستان، كأزمة لها طبيعة دولية تكشف عن نمط هذه العلاقات، كما أن لها طبيعة إقليمية من حيث تأثير دول الجوار الجغرافي، وكذلك لها طبيعة داخلية كانت محدداً رئيسياً في بلورة هذه العلاقات. ومن منطلق أن هذه الأزمة قد اتسمت بالتعقيد، وتعدد المستويات (دولي – إقليمي – داخلي)، وتداخل هذه المستويات، وكان للنظام الدولي الدور الرئيسي في إدارتها، حتى وصلت إلى ما هو عليها الآن. فقد كان التدخل السوفييتي في أفغانستان بنهاية عام ١٩٧٩م، الأثر الكبير في مجريات الأمور فيها، إلى أن تغيرت القيادات في الاتحاد السوفييتي، وأتى جورباتشوف لحكم البلاد في

نهاية مارس ١٩٨٥م. ومن أول قراراته الانسحاب السوفييتي من أفغانستان وسحب القوات تدريجياً، في ذات الوقت الذي كان المسرح يتم إعداده لاستقبال التكتلات الإسلامية المختلفة وصراع بين قياداتها على السلطة بدعم أمريكي وتنسيق باكستاني في الأساس طوال الثمانينيات والتسعينيات، وتمخض عن هذا الوضع بعد اندلاع الحرب الأهلية في أفغانستان، سيطرة جماعة (طالبان)، على السلطة وانفرادها بالحكم في البلاد. وكانت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، بداية لحقبة جديدة أكدت سيطرة الولايات المتحدة على النظام العالمي وسط تفكك الاتحاد السوفييتي وانسحابه كقوة عظمى من العالم بنهاية عام ١٩٩١م بعد الغزو العراقي للكويت أغسطس ١٩٩٠م، ثم تحريرها في يناير/ فبراير ١٩٩١م، ووسط اضطلاع الولايات المتحدة بمسئولياتها في قيادة النظام الدولي، بعد الانفراد به.

خلاصة البحث

وقد استخلصت الدراسة العديد من النتائج تحقيقاً لأهدافها التي سعت إليها، وهي:

١- بتحليل النظام الدولي وفقاً لهدف الدراسة، اتضح أنه في ظل تلك المعطيات والتداعيات للنظام الدولي، والذي تحول عبر عشرين عاماً (١٩٩١-٢٠١١م)، من حالة الثنائية القطبية إلى مرحلة السيولة الدولية، إلى مرحلة السيطرة الأمريكية، حيث تفجرت الثورات العربية ابتداءً من تونس (ديسمبر ٢٠١٠م)، ثم مصر (يناير ٢٠١١م)، ثم توالت الأحداث في ليبيا، واليمن، وسوريا، الأمر الذي أدى إلى تعرض النظام الدولي للتغيير مرة أخرى. وقد كانت الولايات المتحدة وأوروبا يظنان أن العالم تحت سيطرتهم، وما كانوا يحسبون أن روسيا الاتحادية قد أعادت تنظيم نفسها من الداخل وأصبحت قادرة على ممارسة دور الاتحاد السوفييتي السابق، في منافسة الغرب مرة أخرى لتوليد نظام دولي ثنائي القطبية وهو الأمر الحادث الآن، على خلفية ما حدث في الثورات العربية، وما حدث في سوريا على وجه التحديد. حيث كانت سوريا هي محطة الاختبار لتوليد نظام ثنائي القطبية، وكانت أوكرانيا محطة استعراض القوة بين روسيا وأمريكا وأوروبا، تأكد من خلالها أن الدور الروسي حقيقي، وأن النظام الدولي قد تغير فعلاً. ومن ثم فإن هذا التغيير له من الآثار على العلاقة بين الدول الكبرى والدول الصغرى بكل تأكيد.

٢- استطاعت الدراسة التصدي للتساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية المنبثقة عنه، وتمكنت من تحليل الأزمة الأفغانية في ضوء نمط العلاقات بين دولة كبرى ودولة صغرى. ففي مرحلة احتلال الاتحاد السوفييتي لأفغانستان عام ١٩٧٩م، تحددت العلاقة في ظل نظام دولي ثنائي القطبية، ولذلك اتسمت العلاقة بعدم الاستقرار نتيجة الدعم المستمر من القوة الدولية الأخرى المنافسة وهي الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي ساهم في تكبيد الاتحاد السوفييتي آنذاك خسائر كبيرة، وشعرت القيادات السوفييتية، أن هذا التدخل السوفييتي في أفغانستان والاستمرار فيه، يسبب مشاكل كبرى، وله تداعيات ربما كان هذا التدخل أحد عوامل تفكك الاتحاد السوفييتي فيما بعد بينما في الحالة الأخرى، وهي حالة التدخل الأمريكي في أفغانستان على خلفية أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، في ظل غياب منافس دولي، وإصرار أمريكي على الانفراد بالعالم وتنفيذ استراتيجية السيطرة والهيمنة على مقدرات النظام الدولي، لذلك كان الأمر مغايرًا ولذلك ساد نمط "السيطرة والهيمنة"، وهو النمط الذي يسود نسبياً في الهيكل أحادي القطبية. وذلك على عكس نمط التبعية والتحدي الذي يسود في الهيكل ثنائي القطبية، أو نمط الاستعمار والاستغلال الذي يسود في الهيكل متعدد الأقطاب.

٣- بسيادة نمط السيطرة والهيمنة في النظام الدولي أحادي القطبية، وهي الحالة محل الدراسة، حيث قامت الولايات المتحدة وهي القطب الوحيد في العالم بغزو أفغانستان

واحتلالها نحو (١٥) عاماً، غير عابئة ببُعد المسافة الجغرافية عن الولايات المتحدة، وغير عابئة بالتكاليف التي تمثل فائدة للاقتصاد الأمريكي وليس عبئاً على الميزانية الأمريكية كما يتصور البعض، حيث أن هناك وكلاء يشاركون في هذه التكاليف، فإن ذلك أدى بطبيعة الحال إلى محدودية حرية الحركة لدولة صغرى كأفغانستان في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فإن حركة الدولة الأفغانية كانت محدودة ومقيدة بإرادة القطب الأمريكي الأوحد، فضلاً عن دعم أوروبي واسع وصمت روسي صيني واضح إزاء ما حدث في أفغانستان في ظل الاحتلال الأمريكي لأفغانستان بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، وعلى خلفيتها بل ومرجعيتها.

٤- أن التدخل الأمريكي في أفغانستان، واحتلالها نحو (١٥) عاماً متصلة في ظل غياب منافس دولي أو احتكار أمريكي للساحة الدولية والسيطرة الأمريكية على النظام الدولي ومنظماته، أدى إلى تقويض الدولة الأفغانية وإسقاط طالبان من السلطة والحكم، والتي تحولت إلى مجرد ميليشيات ضد الوجود الأمريكي في أفغانستان. حيث استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية فرض نظام حكم بقيادة (كارزاي)، الرجل الأمريكي، لحكم وإدارة البلاد تحت السيطرة الأمريكية، وإجراء انتخابات شكلية لتأكيد سلطة (كارزاي) رجل أمريكا لحكم أفغانستان. فالدولة الأفغانية لم تعد موجودة، وأصبحت البلاد تحت قبضة الولايات المتحدة المستعمرة والمهيمنة على مقدرات أفغانستان. فكيف يمكن الحديث حتى عن حدود لحرية حركة محدودة أو مقيدة، بل أن الحديث الواقعي هو سيادة نمط انعدام حرية حركة الدولة الأفغانية كدولة صغرى في مواجهة دولة كبرى غزتها واستعمرتها وفرضت السلطة التي تريدها تابعة لها وتحت هيمنتها. بعبارة أخرى أن الدولة الأفغانية بالصورة التي كانت سائدة قبل الغزو والاحتلال الأمريكي، لم تعد موجودة أصلاً بعد الاحتلال، وبالتالي انعدمت حرية دولة حركة أفغانستان تماماً.

المراجـــــــع

المراجع العربية :

ـ الكتب :

١- إبراهيم العيسوي (دكتور)، قياس التبعية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩م.

٢- أحمد ثابت (دكتور)، الدولة والنظام العالمي، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢م.

٣- أحمد سويلم العمري (دكتور)، أصول العلاقات السياسية الدولية،

٤- أحمد سويلم العمري (دكتور)، العلاقات السياسية الدولية في ضوء القانون الدولي العام، (القاهرة، الأنجلو مصرية، بدون تاريخ).

٥- إسماعيل صبري مقلد (دكتور)، العلاقات الأمريكية ــ السوفييتية: مشكلات الأمن في الثمانينيات، الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٧م.

٦- السيد ياسين، الحرب الكونية الثالثة: عاصفة سبتمبر والسلام العالمي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة مكتبة الأسرة، ٢٠٠٣م.

٧- بات روبرستون "النظام العالمي الجديد"، ترجمة د. مدحت طه، القاهرة، مركز المحروسة، ط١، ١٩٩٨م.

٨- بكر مصباح تنيرة (دكتور)، "التطور الاستراتيجي للسياسة الأمريكية في الوطن العربي"، في: السياسة الأمريكية والعرب، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥م.

٩- جمال علي زهران (دكتور)، "النظم الإقليمية في إطار النظام العالمي الجديد، في: د. محمد سليم (تحرير)، النظام العالمي الجديد، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤م.

ـ الدوريات:

١- إبراهيم نوار، "تركيا بين الخوف الأوروبي والعنف الآسيوي"، السياسة الدولية، أبريل/ ١٩٨٠م.

٢- أبو بكر الدسوقي، "صراع المصالح الخارجية في الأزمة الأفغانية"، السياسة الدولية، عدد (١٣٠)، أكتوبر/ ١٩٩٧م.

٣- أحمد دياب، "التنافس على أفغانستان بعد الانسحاب الأمريكي"، السياسة الدولية، عدد ٢٠٠، أبريل/ ٢٠١٥م.

٤- أحمد يوسف القرعي، "حركة عدم الانحياز من أكرا إلى جاكرتا"، السياسة الدولية، العدد ١٠٩، يوليو/ ١٩٩٢م.

٥- أسامة المجدوب (لواء) "المتغيرات الدولية ومستقبل مفهوم السيادة المطلقة"، السياسة الدولية، العدد ١٠٩، يوليو/ ١٩٩٢م.

٦- أمين هويدي، "إدارة الأزمات في ظل النظام العالمي المراوغ"، السياسة الدولية، القاهرة، الأهرام، عدد (١١٣)، أبريل/ ١٩٩٣م.

- الرسائل العلمية (الدكتوراة والماجستير):

١- شريفة فاضل محمد بلاط، أنماط العلاقة بين الدول الكبرى والدول الصغرى مع التطبيق على نموذج أزمة لوكيربي، رسالة ماجستير، كلية التجارة ببورسعيد، جامعة قناة السويس، ٢٠٠٣م.

المراجع الأجنبية :

I- Books:

1- **Barnett R. Rubin, The Search for Peace in Afghanistan, London: Yale University Press, 1995.**
2- **Charles Gati, The Block that Failed: Soviet European Relations In Transition, London: I.B. Touris & Co. LTD, 1990.**
3- **David S. Mason; Revolution In East – Central Europe: The Rise and Fall of Communism and the Cold War, Colorado, West view Press 1992.**
4- **Ferd Halliday, "The End of the Cold War and International Relation: Some Analytic and Theoretical Conclusions", in: Ken Both Steven Smith (ed) International Relation Theory Today, Pensylvania, Pensylvania University Press, 1995.**
5- **G. Craig & A. George, Force and Statecraft, New York, Oxford University press, 1983.**
6- **Joseph Frankel, International Relations in a Changuing World, London, Oxford University Press, 1988.**
7- **Kamal Matinuddin, "The Taliban Phenomenon in Afghanistan Genesis: Prospects and Impact on the Region", Unpublished Paper.**
8- **Noor A. Hussain, "Impact of Regional Development of the Afghan Conflict, "in: Suroosh Irfany and Fazal ur Rahman, op. cit.**
9- **Rasul Amin, "the Future Shape of the Afghan Sociery", in: Suroosh Irfany and Fazal ur Rahman, eds, Afghanistan: Looking to the future, Islamabad: the Institute of Strategic studies, 1990.**

II- Periodicals:

10- **Barnett R. Rubin, The Search for Peace in Afghanistan, London: Yale University Press, 1995.**
11- **Charles Gati, The Block that Failed: Soviet European Relations In Transition, London: I.B. Touris & Co. LTD, 1990.**
12- **David S. Mason; Revolution In East – Central Europe: The Rise and Fall of Communism and the Cold War, Colorado, West view Press 1992.**
13- **Ferd Halliday, "The End of the Cold War and International Relation: Some Analytic and Theoretical Conclusions", in: Ken Both Steven Smith (ed) International Relation Theory Today, Pensylvania, Pensylvania University Press, 1995.**
14- **G. Craig & A. George, Force and Statecraft, New York, Oxford University press, 1983.**
15- **Joseph Frankel, International Relations in a Changuing World, London, Oxford University Press, 1988.**
16- **Kamal Matinuddin, "The Taliban Phenomenon in Afghanistan Genesis: Prospects and Impact on the Region", Unpublished Paper.**
17- **Noor A. Hussain, "Impact of Regional Development of the Afghan Conflict, "in: Suroosh Irfany and Fazal ur Rahman, op. cit.**
18- **Rasul Amin, "the Future Shape of the Afghan Sociery", in: Suroosh Irfany and Fazal ur Rahman, eds, Afghanistan: Looking to the future, Islamabad: the Institute of Strategic studies, 1990.**

Summary

The international regime underwent major changes after the end of the Second World War in 1945 (almost the middle of the last century), when the United States emerged victorious and established itself as the "leader" of the world, a superpower almost completely monopolized. The international order of the era of polar polarity, which lasted nearly half a century (the first half of the twentieth century), moved to the era of the universal monarchy, that is, an international superpower that controlled it, which occurred in the period from 1945 to 1955, during which time it was born The new era of the balance of power between two parties: the Western bloc led by the United States of America and the Eastern bloc led by the Soviet Union, which led naturally to the birth of a bipolar system from 1955 until the end of 1991, which saw the end of the official disintegration of the Soviet Union And its reduction in a major country Is not a superpower, namely, (Russia). The third stage is the return of the unipolar system led by the United States of America from the end of 1991 after the end of the Soviet Union and its departure from the international system until the end of 2011 (the year of the Arab revolutions, or as they call it the "Arab Spring"). Where the problems and crises in the Arab region and the Middle East [part of the Arab region with a number of neighboring countries including (Iran, Pakistan, Turkey and Ethiopia), and others. Since the eruption of these revolutions by the end of 2010 in Tunisia, and then in January 2011 in Egypt, and then March in Libya, Yemen ...], and the Arab region has become beset by problems and crises without borders, but the most important labor is: the birth of a new international system is crystallizing The most important of which is its translation in practice, embodied in several cases, the most important of which are the Syrian crisis, the Ukrainian crisis, the Libyan crisis, and so forth.

The impact of the changes of the international system on small countries (Afghanistan model: 2001 - 2014)

PH.D. in Political Science

Prepared by

Rashed Hamad Alnoaimy